http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1540) السنة السادسة - الأثنين (22) حزيران 2009

خبير يتوقع ازمة مائية حادة يشهدها العام الحالي مع انحباس الامطار

بابل / إقبال محمد

يحذر خبراء الموارد المائية من حدوث شحة في المياه العذبة في المستقبل على مستوى العالم وخصوصا في المنطقة العربية ، وتأتي الحاجات الإنسانية المتزايدة نتيجة لزيادة عدد السكان مع محدودية مصادر المياه وكمياتها في مقدمة أسباب الأزمة ، ومما يزيد الأمور صعوبة للدول العربية ، إن النسبة العظمى من الأنهار تأتي من خارج هذه البلدان كدجلة والفرات في العراق ونهر النيل في مصر ، وان دولا مثل لبنان والأردن وفلسطين بدأت تعاني شحة المياه منذ وقت بعيد. وقال الباحث عدنان محمد ميرزا في دراسة حول مستقبل المياه في العراق ان العراق وفرت له المياه الغزيرة واقعا متميزاً بين جميع بلدان المنطقة حتى أطلق عليه الأقدمون (بلد ماء) وعلى ساكنيه قديماً بالأنباط ، وكان السكان يعانون أضرار الفيضانات المتكررة أكثر من آثار الجفاف و شحة المياه ، وكانت شحة المياه عادة تأتي لأسباب طبيعية تتمثل في انحباس الأمطار وقلة تساقط الثلوج في حوضي دجلة والفرات ، لكن الحديث الآن عن الشحة في واردات المياه يكتسب أهمية قصوى نتيجة للمتغيرات الخطيرة التي شهدها مجرى النهرين خلال العقود الثلاثة الماضية .

وذكر ميرزا ان العراق يشهد هذا العام نقصا شديد في وارداته المائية ، ويعاني بلاد الرافدين شحة حقيقية تتزامن مع انحباس في الأمطار تدني خزين المياه في السدود الى مستويات قياسية . وتؤشر هذه الحالة بوضوح أزمة خطيرة لم تشهدها العقود الماضية . ويحذر المعنيون من الآثار الكارثية الى ستلحق بالزراعة في العراق وما تعكسه من تهديد لأمنه الغذائي ومستقبله واستقراره.

ولفت ميرزا الى ان المشاريع الإروائية التركية، وبالأخص مشروع (الكاب)، في مقدمة أسباب هذه الأزمة، فلقد اعتمد المشروع بشكل كبير على مياه دجلة والفرات في إحياء وتطوير المحافظات الجنوبية الشرقية من تركيا دون الأخذ بنظر الاعتبار حصة العراق المشروعة في المياه . فأنشأت الحكومة التركية السدود وحولت مياه النهر الى خزانات عملاقة. ومنذ بداية السبعينيات من القرن الماضي اتخذت الحكومة العراقية عدة خطوات جدية لمعالجة مشكلات القطاع الزراعي . لكن الأمور تغيرت بشكل كبير في عقد الثمانينيات وتحديداً بعد سنوات من بداية الحرب مع إيران التي استمرت ثماني سنوات ، لتشهد مزادات البيع بساتين الدولة ومزارعها بما فيها محطات مياه الري و كثير من المؤسسات الإنتاجية الأخرى . لكن الأمور ساءت أكثر بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠م واستمرار الحصار الاقتصادي على العراق وعزله عن المجتمع الدولي لأكثر من عقد بسبب ذلك . ولماذا لم يستخدم العراق أساليب الري الحديثة التي لم تعد حديثة لكثير من دول العالم، إلا على نطاق محدود جداً ؟ أين مشاريع الري بالتنقيط والري بالرش ؟ ولماذا تدخل هذه الطرق والوسائل بما فيها استخدام الحاسوب في دول الجوار الفقيرة جدا كالأردن مثلاً ، بينما طرق الري المستخدمة حالياً في العراق هي الطريقة نفسها التي كان يستخدمها السكان قبل آلاف السنين . وأشار الخبير مرزة إلى أن الدول الأخرى ومنها الدول المجاورة للعراق كتركيا عمدت الى إكمال مشاريعها الإروائية ووضعت الخطط الكفيلة لتحقيق ذلك . ويأتي مشروع الكاب (great anathol project) في مقدمة هذه المشاريع . لقد باشرت الحكومة التركية بدراسة ومسح حوضي دجلة والفرات منذ عام ١٩٣٦م من اجل التهيئة لمشروع كبير يهدف الى تنمية وتطوير المحافظات الجنوبية الشرقية الفقيرة . ويتضمن المشروع إنشاء مجموعة من السدود و محطات توليد الطاقة الكهربائية على نهري دجلة والفرات وروافدهما حيث تعتمد على ٨٠٪ من مياه نهر الفرات و ٢٠٪ من مياه نهر دجلة.

ويعد مشروع الكاب أضخم مشروع في منطقة الشرق الأوسط ، يتضمن إنشاء ١٨ سداً على الفرات وثلاثة سدود على دجلة ، وإنشاء ١٧ محطة توليد كهربائية . ويهدف الى تامين المياه لإرواء ٦٤٠٠٠٠٠ مليون دونم /م٣ لقد أنجزت السلطات التركية التصاميم والدراسات الخاصة بالمشروع عام ١٩٦٣م وباشرت بالتنفيذ على مراحل وأنجزت ثلاثة سدود كبيرة على المجرى الرئيسي للفرات هي سد كيبان وقرة قايا والسد العملاق (أتاتورك) الذي تبلغ طاقته الخزنية ٣٨ مليار متر مكعب . بالإضافة الى تنفيذ سد بيرجك الذي بوشر بتنفيذه عام ١٩٩٣م وسد قرقميش عام ١٩٩٦م. وإنشاء سدود عديدة على روافد النهر. وقامت الحكومة التركية عام ١٩٩٤ بانجاز المرحلة الأولى لأطول نفق إروائي، هو نفق اورفه، الذي يأخذ المياه من خزان سد اتاتورك الى مسافة بعيدة خارج حوض الفرات. وبمجموع السدود المشار إليها تكون الطاقة الخزنية لسدود تركيا ٩١ مليار م٣.

أما بالنسبة لنهر دجلة فقد قامت تركيا عام ١٩٩٧م بإنشاء سدين على روافد نهر دجلة ، هما سد كيرال ديزي وسد دجلة . وباشرت ببناء سد (آلي صو) على المجرى الرئيسي لنهر دجلة ، على أن يتم الانتهاء من تنفيذ الكاب بالكامل عام ٢٠١٠م . لقد ساهمت المنظمات الدولية كالبنك الدولي بالإضافة الى دول أوربية وخليجية في تمويل وتنفيذ العديد من أجزاء هذا المشروع ، وقد اعتمدت تركيا على دعم هذه الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما ذهبت أدراج الرياح صيحات الاحتجاج التي أطلقها المسؤولون العراقيون . ولو كانت للعراق حينذاك علاقات طبيعية مع دول العالم لما ساهمت هذه الدول في تمويل واستثمار هذا المشروع وكان من الممكن الوصول الى حلول ترضي الأطراف كافة وتضمن حق العراق في المياه . كما نصت عليها معظم القوانين والاتفاقات الدولية.

وأكد الباحث إن الفائدة التي ستحصل عليها تركيا من إنشاء هذا المشروع تعد فائدة عظيمة ، لكن الأضرار التي ستلحق بالعراق كونه دولة المصب ستكون أضراراً كارثية . ومما يزيد الأمور سوءاً قيام الحكومة السورية بدورها ببناء ثلاثة سدود على الفرات هي سد الطبقة وتشرين والبعث . قد يتذكر الكثير من العراقيين ما حصل لمياه الفرات نتيجة قيام سوريا عام ١٩٧٤م بملء خزان سد الطبقة. ولتخفيف الآثار السلبية المتوقعة من إكمال مشروع الكاب ، قامت سوريا اعتباراً من عام ١٩٨٨م بزيادة نسبة الأموال المخصصة للمشاريع الإروائية بأربعة أضعاف الأموال التي كانت تخصص لها سابقاً. فعمدت الى بناء محطة تشرين الكهرومائية على نهر الفرات وضمان تحويل المياه الى بحيرة السد ، وإكمال سدين على نهر الخابور والإعداد لسد ثالث على هذا الرافد المهم . وبناء سد ١٧نيسان على نهر عفرين غرب حلب ، وعدد كبير من السدود الصغيرة على وديان المناطق الصحراوية . وبذلك زادت المساحات المروية على نهر الفرات من ٢١٤٠٠٠هكتار عام ١٩٦٥م (وحسب تقديرات البنك الدولي) الى ٣٥٨٠٠٠هكتار عام ١٩٩٨م . بينما تخطط الحكومة السورية لإرواء ٧٧٣٠٠٠هيكتار في المستقبل . ويوضح ميرزا ان السلطة في العراق بعد إكمال سد الموصل على نهر دجلة وسد حديثة على نهر الفرات نهاية الثمانينيات وهما من المشاريع العملاقة. لم تنجز غير سدين صغيرين في محافظة ديالى، وهما سد العظيم وسد حمرين. أما انجازاتها في مجال استصلاح الأراضي فإن الحرمان طال تقريباً معظم الأراضي الواقعة ابتداء من جنوب بغداد باتجاه محافظات الجنوب. بل إن أضراراً لحقت بهذه الأراضي نتيجة النسبة العالية من الملوحة التي كانت تحملها مياه الفرات وقلة كميات المياه المسموح بوصولها للمحافظات الجنوبية والتي تشكل مياه المبازل النسبة العالية من تصريفها . وقد وصل التلوث في مياه الفرات الواصلة الى مدينة الناصرية عام ١٩٩٨م الى أكثر من٥٠٠٠ جزء من المليون وهي أعلى من الحد المسموح به بأكثر من خمسة أضعاف .

CÆEtä Gnàä Bä ¢ÖÌÀù Ž GÏDZå

من الواقع الاقتصادي

حجب البطاقة التموينية

عـباس الغالبـي

لعل في قرار الحكومة القاضي بالتوجه الى حجب البطاقة التموينية عن كبار الموظفين وفئات التجار ثمة ابعاد بعضها انسانية تنتصر للفئات المجتمعية الفقيرة ، واخرى اقتصادية يتم تعزيز مفردات البطاقة التموينية بفقرات اخرى ولكن اللافت للنظر ان قرار الحجب شمل الموظفين ممن يتقاضون رواتب تصل الى المليون ونصف المليون دينار دون ان يوضح مجمل الراتب ام الاسمي واذا كان الاتجاه الى المجمل فان الجدوى الانسانية والاقتصادية تكاد تتلاشى وتصبح في مهب الريح اذا ماعلمنا ان القرار لم يشر الى طبيعة العوائل وعددها وعدد الموظفين داخل العائلة الواحدة والتي تكون في معظم الحالات متباينة من عائلة الى اخرى فضلا عن ان القرار يفترض ان يحدد فئات الموظفين ونرى في هذا الاتجاه ان تحدد بالمدراء العامين والمستشارين ووكلاء الوزارات والوزراء واصحاب الدرجات الخاصة واعضاء مجلس النواب ، اي الفئات التي تفوق رواتبها حاجز المليون ونصف المليون دينار وان كان هذا المقترح ليس وليد اللحظة بقدر ماكان مطروحا على طاولة البحث والنقاش منذ اكثر من ثلاث سنين ولانعلم ما السبب الذي دعا الحكومة الان لطرح هذا التوجه هل لدواع انسانية كما اوضحت حيثيات القرار الحكومي ، فالانسان ذاته هو الانسان قبل هذا الحين والظروف كانت اكثر وطأة وشدة من الان في ظل ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية واذا كان الفساد مهمازا حرك الحكومة نحو تحسس آلام المواطن فان ذلك مدعاة لخطأ منهجي للحكومة باتجاه توفير مفردات البطاقة التموينية التي ظلت لاكثر من خمس عشرة سنة هاجسا يلازم المواطن وهي الان بين مد وجزر ولم تستطع وزارات التجارة المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الان ان تنجح في ايصال مفردات البطاقة التموينية بالكامل الى المواطنين بسبب ارتباك الاجراءات والفساد الاداري والمالي الذي طال البطاقة التموينية والذي أطاح بوزير التجارة الاخير عبد الفلاح السوداني ، ومن هنا فان الاجراء الحكومي لحجب البطاقة التموينية وان كان يحمل ابعادا انسانية كما نوهنا آنفا فان اجراءا ترقيعيا ذلك ان واقع الحال يتطلب تخصيصات مالية تفوق الحالية في الموازنة العامة وان مايوفره قرار الحجب لايمكن ان يسد الحاجة الفعلية لها في ظل تزايد نفوس العراق وارتفاع مستويات الفقر وتفشي البطالة وهي مؤشرات عكسية تجعل الطلب ملحا على وجود البطاقة التموينية لعدم قدرة فئات البطالة والفقر على تلبية حاجاتهم الاساسية من المواد الغذائية بضوء مستوياتهم المعيشية والاقتصادية والتشغيلية ولهذا فان هذا القرار كان متأخرا وجاء يكتنفه الغموض لانه لم يوضح الكيفية والتي تحدد فئات التجار والميسورين فضلا عن عدم توضيح الية الرواتب وتحديدها.

abbas.abbas80@yahoo.com

وزارة التخطيط: انخفاض مؤشرات التضخم في ايار بنسبة (١,٢٪) عن سابقه

بغداد/ المدى

كشف تقرير للجهاز المركزي للاحصاء بوزارة التخطيط انخفاضا بنسبة (١,٢٪) في مؤشر التضخم لشهر آيار عن المستوى الذي سجل في شهر نيسان الذي سبقه.

وقال مصدر في الجهاز المركزي للاحصاء: ان انخفاض التضخم لشهر ايار كان حصيلة انخفاض الأرقام القياسية للمجاميع السلعية وفي مقدمتها المواد الغذائية والأثاث والوقود والإضاءة والنقل والمواصلات بنسب قدرها (٣,٥٪، ١,٠٪، ٠,٧٪، ٣,٢٪) على التوالي اذ يشكل الإنفاق على هذه المجاميع (٧٣,٣٪) من مجموع الإنفاق في الاستهلاك العائلي واضاف: ان مؤشر التضخم السنوي انخفض خلال الفترة من آيار/٢٠٠٨ ولغاية آيار/٢٠٠٩ بنسبة (٥,٦٪) نتيجة لانخفاض الأرقام القياسية للمجاميع السلعية ومنها الأقمشة والملابس والأحذية والوقود والإضاءة وبنسب انخفاض قدرها (٤,٢٪، ٤٣,٥٪) و بين المصدر: أن المجاميع السلعية/الدخان والمشروبات والأقمشة والملابس والأحذية والخدمات الطبية والأدوية وسلع وخدمات متنوعة والتي تشكل (١٥,٢٪) من مجموع الإنفاق العائلي، سجلت أسعارها رتفاعاً خلال آيار الماضي مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسب قدرها (١,١٪، ١,٦٪، ٠,٥٪، ٠,٢٪). واوضح المصدر حول المجاميع السلعية كالمواد الغذائية والدخان والمشروبات والأثاث والنقل والمواصلات والخدمات الطبية والأدوية وسلع وخدمات متنوعة والإيجار، سجلت أسعارها ارتفاعاً بنسب قدرها (٢,٤٪، ١٠,٢٪، ١,٣٪، ١,٤٪، ١,٥٪، ٤,١٪، ٥٠,٦٪) خلال الفترة من آيار/٢٠٠٨ ولغاية آيار ٢٠٠٩. مشيرا بذلك الى ان التضخم الأساس الذي يقصد به نسبة التغير في الرقم القياسي لاسعار المستهلك المحتسبة بلغ بعد استبعاد المشتقات النفطية كالنفط والغاز والبنزين (١٩٥٦٢,٥) مسجلاً انخفاضاً بنسبة (١,٧٪) عن الشهر الذي سبقه وارتفاعاً بنسبة (٤,٨٪) عن شهر آيار من العام الماضي.

GÈÝHuÿ âäžèÿå êÅĎQøä

تعـاون عـراقي تـركي في مجـالات الاستثمار والتبادل التجاري

بغداد/كريم السوداني

ابـدت شـركـات تـركـيـة رغبتها بالاستثمار في العراق في مجالات البناء والتشييد وتاهيل المراكز التجارية.

وقال مصدر مسؤول في وزارة التـجـارة: ان مـديـر عـام دائـرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة رعد خير الله الاسدي استقبل الملحق التجاري في السفارة التركية في بغداد وممثل غرفة تجارة أزمير التركية و جرى البحث في سبل ايجاد فرص استثمارية في العراق"..

واضاف:"ان للـعـراق علاقات مشتركة مع تركيا وسبق ان التقينا وزير الصناعة والتجارة التركي وتباحثنا حول مسار العـلاقـات الـتـجـاريـة مـع رجـال الاعـمـال الاتـراك ووجدنا الرغبة الحقيقية للاستثمار في العراق. وكان العمل جادا لإيجاد الأرضية المناسبة للاستثمار وارضية تفاهم مشترك مثمر بين البلدين".

وتابع:" ان الاستثمار سيعود بالفائدة على الشركات المستثمرة وللـعـراق. وبـدورنـا في دائـرة العـلاقـات سنعمل بكافة الجهود على تذليل العـقـبـات للشركات الراغبة بالاستثمار في العراق، من خلال الهيئة الوطنية للاستثمار ومن خلال جميع دوائـر وزارة التجارة المعنية واننا جادون برفع سقف التفاهم مستقبلا لدفع آفاق الـتـعـاون المشـتـرك خـطـوات الى امام".

من جانبه أكد ممثل غرفة تجارة أزمير:"ان الشركات التركية ترغب بالاستثمار في العراق وزيارتي للعراق جاءت لتاكيد الرغبة بالبحث عن فرص استثمارية خصوصا في قطاع البناء والتشييد، اضافة الى اعادة تأهيل المراكز التجارية العراقية واستقدام الشركات التركية للاستثمار في العراق". وشدد على:" اهمية الاستعداد لاعادة تأهيل الاسواق المركزية واستثمارها".

اجتماعات قريبة مع "الدول الدائنة" لخفض الديون

بغداد / المدى

اعلن عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب احمد سليمان العلواني ان الفترة المقبلة ستشهد اجتماعات ولقاءات متعددة مع مسؤولين من الدول الدائنة لحثهم على إتخاذ قرارات ايجابية تجاه العراق.

وقال العلواني في تصريحات صحفية له: ان التوجه الجديد لغلق ملف الديون يعتمد على ثلاثة مسارات تنفذها الحكومة من خلال وزارة المالية وبالتنسيق مع مجلس النواب.

واوضح ان هذه المحاور هي التوجه لحث الدول على الغاء الديون بشكل كلي أي بنسبة ١٠٠ بالمائة، او اقناع الدول التي الغت ٨٠ بالمائة من ديونها على اطفاء ما تبقى من خلال منحها فرصا استثمارية، او جدولة الديون على المدى البعيد دون احتساب فوائد تكبل البلد.

يشار الى ان العراق استطاع الغاء وخفض ما بين ٩٠ - ١٠٠ مليار دولار بعد عام ٢٠٠٣.

مركز الايداع في البورصة يدعو الى توثيق اسهم الشركات

بغداد/ المدى

دعا مركز الايداع في سوق العراق لـلاوراق المالية مساهمي الشركات المساهمة التي يقبل تداول اسهمها في التداول الالكتروني الى تسجيل اسهمهم في المركز. وقال مصدر مسؤول في السوق لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان عملية التسجيل تتم من خلال أحدى شركات الوساطة وهو أجراء مهم للاستمرار في تسجيل بيانات الشركات المساهمة والمستثمرة. واضاف انه يجب على كل مستثمر يرغب بشراء الاسهم ان يقوم بالحصول على رقم السوق الاستثماري الذي يمكنه من ايداع اي اسهم يقوم بشرائها قبل عملية الشراء بثلاثة ايام في الاقل وهو الرقم الفريد الذي يحصل عليه لمرة واحدة فقط ليضم أرصدته التي يقوم بشرائها كافة. واكد المصدر انه على المساهم سواء رغب بعملية بيع اسهمه ام لم يرغب بذلك الحصول على رقم السوق الاستثماري ايضا كما يجب عليه ايداع شهادات اسهمه في المركز ليتمكن من البيع او زيادة اسهمه من تلك الشركة لحظة يشاء. واشار المصدر الى انه تتم هذه العمليات من خلال نماذج رسمية متوفرة لدى شركات الوساطة وفي موقع سوق العراق الالكتروني على الشبكة الدولية. يذكر ان مجلس المحافظين في السوق قرر اسقاط صفة الوساطة عن مكاتب الوساطة في المصارف الحكومية وهي الرافدين والرشيد والصناعي والزراعي.

إحالة معمل اسمنت القائم إلى شركة استثمارية

بغداد/ المدى

أعلنت هيئة استثمار محافظة الأنبار عن إحالة معمل اسمنت القائم إلى إحدى الشركات الاستثمارية، في أول عقد استثماري في المحافظة، من دون أن تكشف عن هوية الشركة المستثمرة. وأشار رئيس لجنة الأعمار في محافظة الأنبار المهندس إياد عبد العزيز محمود إلى أن شركة استثمارية أخرى ستتولى استثمار معمل إسمنت كبيسة الواقع غربي محافظة الأنبار. ودعا محمود الشركات التي تفوز بالعقود الاستثمارية للمعامل الإنتاجية في محافظة الأنبار إلى عدم تسريح العاملين في تلك المعامل. وسبق لممثلين عن الحكومة المحلية في محافظة الأنبار أن عقدوا اجتماعات مع كبار رجال الأعمال ومدراء الشركات في عدد من دول الخليج لاطلاعهم على الفرص المتوفرة للاستثمار في المحافظة.

مستشار يطالب بتعزيز الرقابة على العقود الاستثمارية الخاصة

بغداد / وكالات

اكد مستشار هيئة الاستثمار الوطنية الدكتور عبد الله البندر ضرورة تعزيز الرقابة على خطوات تنفيذ العقود الخاصة بالمشاريع الاستثمارية للسيطرة على حالات الفساد الاداري. وقال الدكتورعبد الله البندر بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان المال المتاح في قضايا العقود دون تشديد الرقابة كان سمة واضحة في منح العقود خلال الفترات السابقة لتنفيذ المشاريع، ما اسهم في خلق حالات خطيرة للفساد الاداري والمالي.واضاف ان الفساد الاداري له تداعيات سلبية على الحركة الاستثمارية في العراق مستقبلا وسيولد تخوفات لدى رؤوس الاموال. لافتا الى ان انتشار ظاهرة الابتزاز في الدوائر الخدمية والمؤسسات الحكومية يعد تحديا للجهات الحكومية في القضاء على الفساد. وطالب البندر هيئة النزاهة ودوائر المفتش العام بالتنسيق مع هيئة الاستثمار لوضع برامج وخطط تسهيل جذب المستثمر الاجنبي والقيام بحملة تعريفية بمخاطر الفساد الاداري على الواقع الاستثمار المحلي، مطالبا مجالس المحافظات بلعب دورهم في هذا الشان.

يذكر ان متابعين اكدوا ان وجود الفساد جاء نتيجة غياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها وسيادة مبدأ الفردية، ما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعاتية أو حزبية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي، ما يؤثر في مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لدى المواطنين وطالبي الخدمة العامة.

شركة نقل كويتية: انسحاب القوات الأجنبية لم يؤثر على عملنا

بغداد / وكالات

أكد رئيس مجلس إدارة شركة كي جي ال للنقل منصور السعد ان قرار سحب القوات الاجنبية من العراق لم يؤثر على اعمال الشركة بل على العكس شهدت اعمال الشركة زيادة مضطردة خلال الفترة الاخيرة. وقال السعد ان الازمة الاقتصادية التي مر بها العالم قد اثرت على جميع القطاعات إلا ان كي جي ال قد استطاعت الخروج منها سالمة بل وتحقيق مكاسب عدة. واشار الى ان الجيش الاميركي لم يغير ايا من عقودة بل قمنا أخيرا بالفوز بمناقصة مطروحة من جانبه بمشاركة ثلاث شركات أخرى ويصل حجم اعمال المناقصة الاخيرة بليون دولار مؤكدا ان كي جي ال لها نصيب الاسد من هذه الصفقة. ونوه أن الجيش الأميركي بصدد طرح مناقصات جديدة وتستعد الشركة للدخول فيها. وعن وضع الشركة في العراق أكد السعد أنه قد بدأ يتعزز من جميع الجوانب سواء من ناحية الأراضي أو المواقع أو الخدمات التي تقدمها. وذكر السعد أن كي. جي. إل قد أسست مجموعة من الشركات المتخصصة في أعمال النقل والمناولة والخدمات اللوجستية خارج الكويت في الإمارات وقطر، ومن المتوقع أن يؤتي ثمار هذا التوسع في الأعوام المقبلة.

غرفة تجارة المثنى: انتشار مواد وسلع مجهولة المصدر

بغداد / وكالات

أقامت غرفة تجارة السماوة ندوة موسعة حول كيفية السيطرة على المواد الأساسية والغذائية في الأسواق المحلية للمحافظة. وقال كريم محمد علي رئيس غرفة تجارة السماوة ان الندوة تضمنت كيفية مواجهة السلع والمواد الغذائية المجهولة المصدر ما يؤثر على صحة الإنسان". مبيناً ان"هناك مواد وسلعاً موجودة في الأسواق وهي مجهولة المصدر ما يتطلب جهداً استثنائياً من قبل الأجهزة الأمنية في مراقبة هذه المواد". وأضاف رئيس الغرفة ان"الندوة دعت الى وضع الحلول والمعالجات لمتابعة السيطرة على المواد الأساسية والغذائية في الأسواق المحلية في المحافظة.مطالباً "بضرورة تشكيل لجان مشتركة مؤلفة من مكتب مكافحة الجريمة الاقتصادية وغرفة التجارة ودائرة الصحة في المحافظة لضبط مثل هذه المواد وملاحقة مروجيها حفاظاً على صحة المواطن.

حركـة السـوق

المـواد الانشـائيـة

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعـر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٧٥ ديناراً عراقياً	١١٨٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعـــادن

المعـدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٧٥٠٠	٦٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفـواكـه		الخضـــراوات	
المـــادة	السعر كيلو	المـــادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٥٠٠ ديناراً
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	٢٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٥٠٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٠٠٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٠٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
آلو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٢٥٠ دينار		
كرز مستورد	٣٠٠٠ دينار		